Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

الانقسام السياسي وأثره على التحول الديمقراطي في ليبيا
دراسة تحليلية للفترة 2011 — 2025 م

محمد إبراهيم امداكم
القسم ـ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة نالوت
المدينة الأصابعة ـ الدولة ليبيا
Corresponding Author's Email: www.mohammadebrahem113430@gmail.com

Political Division and Its Impact on Democratic Transition in Libya
An Analytical Study of the Period 2011–2025

Mohamed Ibrahim Amdakam
Department - Political Science - Faculty of Economics and Political Science - Nalut University City of Alasabaa- State of Libya

تاريخ الاستلام:2026/08/02 –تاريخ المراجعة:2026/08/05– تاريخ القبول: 2026/08/20– تاريخ للنشر: 2026 /9/23

الملخص
تتناول هذه الدراسة تأثير الانقسام السياسي على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا منذ عام2011 ، انطلاقًا من أن الانقسام السياسي يمثل المتغير التفسيري الرئيس لفهم تعثر الانتقال الديمقراطي، وليس مجرد نتيجة من نتائجه .وتتناول الدراسة مفهوم الانقسام السياسي وتمييزه عن الاستقطاب والصراع السياسي، ثم تحلل أشكاله ومصادره في الحالة الليبية، بما في ذلك الانقسام المؤسسي، والتنافس على الشرعية، والتعدد في مراكز القوة، والبعد الجهوي والاجتماعي، والتدخلات الخارجية، والمنافسة على الموارد العامة .كما تتبع تطور الانقسام منذ المرحلة الانتقالية الأولى، مرورًا بأزمة 2014 وما نتج عنها من سلطات ومؤسسات متنافسة، وصولًا إلى محاولات التسوية السياسية وتشكيل السلطة التنفيذية الموحدة المؤقتة، ثم استمرار الخلاف حول القاعدة الدستورية والانتخابات الوطنية .وتخلص الدراسة إلى أن الانقسام السياسي لم يؤثر في التحول الديمقراطي من خلال تعطيل الانتخابات فحسب، بل أحدث تأثيرًا أعمق في شروط الديمقراطية نفسها؛ إذ أضعف شرعية المؤسسات، وقلل من فاعلية مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأضعف سيادة القانون، وأبقى قطاع الأمن خارج إطار وطني موحد، ورفع كلفة المشاركة السياسية، وأدى إلى تراجع الثقة العامة في قدرة النخب والمؤسسات على إنجاز انتقال مستقر.

الكلمات المفتاحية :الانقسام السياسي؛ التحول الديمقراطي؛ ليبيا؛ الانقسام المؤسسي؛ الانتخابات؛ الشرعية السياسية.

Abstract
This study examines the impact of political division on the trajectory of democratic transition in Libya since 2011, based on the premise that political division is the primary explanatory variable for understanding the stalled democratic transition, not merely a consequence of it. The study addresses the concept of political division and distinguishes it from polarization and political conflict. It then analyzes its forms and sources in the Libyan context, including institutional division, competition for legitimacy, multiple centers of power, regional and social dimensions, foreign interventions, and competition for public resources. The study also traces the evolution of the division from the initial transitional phase, through the 2014 crisis and the resulting competing authorities and institutions, to attempts at political settlement and the formation of a unified interim executive authority, and the continued dispute over the constitutional framework and national elections. The study concludes that political division has not only affected the democratic transition by disrupting elections, but has also had a more profound impact on the very conditions of democracy itself. This has weakened the legitimacy of institutions, diminished the effectiveness of the principle of peaceful transfer of power, undermined the rule of law, kept the security sector outside a unified national framework, increased the cost of political

participation, and led to a decline in public confidence in the ability of elites and institutions to .achieve a stable transition.

مقدمة

منذ عام2011 م شهدت ليبيا انتقالًا سياسيًا اتسم بتغيرات عميقة في بنية السلطة والدولة .وقد أتاح سقوط النظام السابق فرصة تاريخية لإعادة بناء مؤسسات سياسية تقوم على الشرعية الانتخابية وسيادة القانون والتعددية والمشاركة العامة .غير أن الانتقال لم يتحول بصورة المطلوبة إلى نظام ديمقراطي مؤسسي موحد؛ بل ان هذا التغيير الذي عاشته ليبيا طيلة السنوات الماضية كانت نتيجته الانقسام المؤسسي وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعدد مراكز القوة داخل الدولة، فقد أدت هذه الانقسامات السياسية إلى ظهور حكومات متنافسة في شرق البلاد وغربها، مما أضعف القدرة على اتخاذ قرارات موحدة وفعالة لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. كما ادى هذا الانقسام السياسي إلى تفشي الجماعات المسلحة وزيادة الصراعات المسلحة بين الفصائل المختلفة، مما زاد من مستويات العنف والفوضى، بالإضافة إلى ذلك، تداخلت الأجندات الداخلية والخارجية، حيث سعت بعض القوى الإقليمية والدولية إلى استغلال الوضع القائم لتحقيق مصالحها، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني. فقد أدت التدخلات الأجنبية إلى تعزيز انقسامات معينة وزيادة الاستقطاب بين القوى السياسية، مما أثر سلبًا على جهود المصالحة الوطنية وعلى العملية الانتخابية وتوحيد الانقسام المؤسسي.

وتنبع أهمية دراسة الانقسام السياسي من كونه لا يمثل مجرد خلاف عابر بين فاعلين سياسيين، بل الي ظاهرة مركبة تتصل بتوزيع السلطة والموارد، وبطبيعة المؤسسات، وبالعلاقة بين المركز والأطراف، وبالترتيبات الأمنية، وبقدرة الدولة على فرض قواعد موحدة على الجميع .وفي السياق الليبي، أدى ضعف البناء المؤسسي بعد عام2011 م إلى توفير بيئة سمحت بتحول الخلافات السياسية إلى ترتيبات متوازية في الحكم والأمن والاقتصاد.

ومن هنا تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها إن استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا أضعف شروط التحول الديمقراطي، وأن أثره تجاوز تعطيل الاستحقاقات الانتخابية إلى التأثير في شرعية المؤسسات والثقة السياسية والمشاركة العامة وسيادة القانون وقدرة الدولة على حماية العملية السياسية .ولا يعني ذلك أن الانقسام هو العامل الوحيد الذي يفسر التعثر؛ فهناك عوامل أمنية واقتصادية ودستورية وخارجية، إلا أن هذه العوامل تتفاعل مع الانقسام وتعيد إنتاجه بصورة متبادلة.

وتتزايد أهمية هذه الدراسة في ضوء استمرار الجهود الرامية إلى إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات وطنية .فقد أكدت خارطة الطريق الأممية الحديثة أن نجاح الانتخابات يرتبط بتوحيد المؤسسات وإصلاح الإطار الانتخابي وتهيئة بيئة سياسية وأمنية مناسبة، مع إشراك قطاعات واسعة من المجتمع الليبي في حوار منظم حول الحوكمة والاقتصاد والأمن والمصالحة.

أولًا :مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا رغم تعدد الاتفاقات والمبادرات الانتقالية، وما ترتب عليه من صعوبة بناء سلطة وطنية موحدة قادرة على إدارة عملية ديمقراطية مستقرة .فقد أظهرت التجربة أن إجراء انتخابات في ظل قواعد متنازع عليها ومؤسسات متنافسة يمكن أن يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع بدلًا من حسمه، كما حدث مع تعثر الانتخابات الوطنية المقررة في ديسمبر2021 م نتيجة خلافات قانونية وسياسية واستقطاب متزايد بين الفاعلين .وعليه تتمحور المشكلة حول السؤال الرئيس الآتي :إلى أي مدى أسهم الانقسام السياسي في إعاقة التحول الديمقراطي في ليبيا؟

ثانيًا :أهمية البحث

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تفسير العلاقة بين الانقسام السياسي والتحول الديمقراطي من خلال الحالة الليبية. كما تحاول تقديم تحليل يمكن أن يفيد الباحثين وصانعي السياسات في فهم عقبات توحيد المؤسسات وإجراء انتخابات قابلة للاستمرار .وكما ان إبراز معالجة الانقسام تتعلق بإعادة تأسيس قواعد مشتركة للشرعية وإدارة الدولة.

ثالثًا :أهداف البحث

1. التعرف علي مفهوم الانقسام السياسي وبيان أسبابه وأشكاله.
2. دراسة جذور الانقسام السياسي في ليبيا وتطوراته منذ عام 2011م.
3. دراسة انعكاسات الانقسام على المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.
4. التعرف علي دور العوامل الأمنية والاقتصادية والخارجية في إعادة إنتاج الانقسام.
5. تسعي هذه الدراسة للعمل علي اقتراح آليات سياسية ومؤسسية لاستعادة مسار التحول الديمقراطي.

خامسًا :فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن حالة الانقسام السياسي في ليبيا قد أثرت بشكل سلبي على عملية التحول الديمقراطي وتوحيد الانقسام المؤسسي، حيث يمكن القول بأن الطريق الاستقرار في ليبيا هو شرط مسبق لتحقيق التحول الديمقراطي. كما تفترض الدراسة ان الانتخابات لا تستطيع وحدها انهاء الانقسام بأشكاله المختلفة مالم تسبقها او ترافقها ترتيبات مؤسسية وامنية وقانونية تحد من قدرة الفاعلين علي رفض النتائج او تعطيلها والقبول بها.

سادسًا :منهج البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم بتحديد ووصف الظاهرة بشكل مفصل ودقيق من خلال الاستناد اعلي قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة والتي تهتم بدراسة هذا الموضوع، مع الاستفادة من المنهج التاريخي لتتبع تطور الانقسام منذ عام 2011م، وكما تستفيد الدراسة من تحليل الوثائق والتقارير الدولية والدراسات الأكاديمية المتخصصة، مع التعامل معها باعتبارها مصادر مساندة للتحليل وليست بديلًا عن القراءة النقدية للحالة الليبية.

سابعًا :حدود البحث الزمنية والمكانية

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025، مع التركيز على المحطات التي أسهمت بصورة مباشرة في تكوين الانقسام السياسي والمؤسسي وتأثيره في المسار الديمقراطي .ولا تهدف الدراسة إلى سرد جميع أحداث الأزمة الليبية، وإنما تنتقي منها ما يخدم سؤال البحث.

الحدود المكانية: دولة ليبيا حالة الدراسة

ثامنًا :خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث .يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للانقسام السياسي، ويتناول المبحث الثاني تطور الانقسام السياسي في ليبيا بعد2011 ، بينما يخصص المبحث الثالث لدراسة التحول الديمقراطي في ليبيا في ظل الانقسام السياسي .ويتناول المبحث الرابع اليات الحد من الانقسام واستعادة مسار التحول الدمقراطي، ثم تنتهي الدراسة بالنتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للانقسام السياسي

في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها الساحة السياسية العالمية، يبرز الانقسام السياسي كأحد أبرز التحديات التي تواجه الأمم والمجتمعات. وعليه يعد هذا المبحث محاولة الاستكشاف مفهوم وأسباب الانقسام السياسي، مع التركيز على الدوافع التي تقف وراءه. سنبدأ بتعريف الانقسام السياسي ومفهومه،[1] . من خلال العوامل التاريخية لتطور المفهوم، وكتابات المفكرين العرب والأجانب حوله، ثم ننتقل لدراسة اشكال الانقسام السياسي ومظاهره وتوضيح أسباب هذا الانقسام ودوافعه من عوامل داخلية وخارجية. من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :مفهوم الانقسام السياسي

يعرف الانقسام السياسي بانه حالة من التباعد المستمر بين جماعات أو قوى سياسية حول قواعد ممارسة السلطة أو مصادر الشرعية أو توزيع الموارد أو شكل الدولة، بحيث يتجاوز الاختلاف حدود التنافس الطبيعي داخل النظام السياسي ويؤثر في قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الأطراف .ومن هذا المنظور لا يكون وجود اختلافات سياسية دليلًا على الانقسام بالضرورة؛ فالاختلاف والتنافس عنصران طبيعيان في الديمقراطية، بينما يصبح الانقسام مشكلة عندما يتحول إلى رفض متبادل للشرعية أو إنشاء ترتيبات مؤسسية موازية أو استخدام القوة لمنع الخصم من ممارسة السلطة.كما ان هناك بعض علماء الاجتماع وضعوا تعريفات للانقسام السياسي منها: عّرف "موريس دوفر" الانقسام السياسي بأنه توجه الأفراد والجماعات نحو الانتماء إلى مجموعات مختلفة، حيث تشكل هذه المجموعات هوية سياسية تميزها وجهات نظر ومواقف سياسية متناقضة. من جانبه، يعرف "ليبمان وكوك" الانقسام السياسي بأنه انقسام في المجتمع يتمثل في تباين القيم والمعتقدات والمواقف السياسية بين الأفراد والجماعات، والتي قد تؤدي إلى التوترات والصراعات السياسية .أما "روبرت بوتر"، فيصف الانقسام السياسي بأنه تباين في الآراء والمواقف السياسية بين الأفراد والمجموعات، ويمكن أن يكون هذا التباين على مستوى القضايا السياسية المحددة أو على مستوى الأيديولوجيا العامة. وأخيرا، يعّرف "ليبيت وشنوف" الانقسام السياسي بأنه تباين في القيم والمواقف السياسية بين الأفراد والمجموعات، والذي يمكن أن ينشأ بسبب الاختلافات في الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[1]

ويُفهم الانقسام السياسي أيضًا باعتباره عملية وليس حالة ثابتة .فقد يبدأ بخلاف حول تفسير قاعدة دستورية أو نتيجة انتخابية، ثم يتطور إلى استقطاب بين معسكرين، ثم ينتقل إلى المؤسسات عندما تنقسم أجهزة الدولة حول من يملك حق إصدار القرار، وقد يتحول لاحقًا إلى صراع على الموارد أو السيطرة الأمنية .وتفيد هذه الرؤية في تفسير الحالة الليبية؛ إذ لم يظهر الانقسام المؤسسي دفعة واحدة، بل نشأ عبر سلسلة من الأزمات التي تداخل فيها ضعف المؤسسات مع التنافس على الشرعية والنفوذ.

ومن الناحية التحليلية ينبغي التمييز بين الانقسام بوصفه اختلافًا في المصالح وبين الانقسام الذي يعطل القواعد المشتركة .فوجود تيارات سياسية متعارضة يمكن أن يكون صحيًا إذا احتكمت إلى المؤسسات والانتخابات، أما عندما يصبح لكل طرف مؤسساته وقواعده الأمنية والمالية والسياسية فإن الأمر يتحول من تعددية سياسية إلى تعدد في مراكز السلطة .وهنا تظهر خطورة الانقسام على التحول الديمقراطي لأن الديمقراطية تحتاج إلى الاعتراف المتبادل بحق الخصوم في المنافسة والاحتكام إلى قواعد مشتركة.

المطلب الثاني :أشكال الانقسام السياسي ومظاهره

أولا: الانقسام المؤسسي

حيث ان الانقسام السياسي يضعف قدرة المؤسسات علي تحقيق أهدافها نتيجة غياب رؤية استراتيجية موحدة ،بالإضافة الي تشتت الأولويات بين الأطراف المتنافسة .ففي ظل غياب سلطة مركزية قادرة علي توحيد التوجهات ،تصبح السياسات العامة

عرضة للتغيير المستمر او التنفيذ الجزئي مما يؤدي الي ضعف نتائجها وعدم تحقيق الأهداف المرجوة ،كما يسهم الانقسام في اضعاف التنسيق بين المؤسسات المختلفة ،حيث تعمل كل جهة وفقا لأجندتها الخاصة دون وجود اطار تنسيقي جامع ،مما يؤدي الي تداخل الاختصاصات وخلل في توزيع الأدوار والمسؤوليات ،وفي هذا السياق يؤدي الي تسيس المؤسسات الي اتخاذ القرارات بناء علي اعتبارات سياسية بدلا من المعايير المهنية ،ومن جهة اخري ،يسهم نظام المحاصصة السياسية في تعيين كوادر غير مؤهلة في المناصب الإدارية وهذا ما يؤثر سلبا علي جودة الأداء المؤسسي[2] .وبالتالي فإن الانقسام المؤسسي يعد أكثر أشكال الانقسام تأثيرًا في الدولة، لأنه يعني أن المؤسسات سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او امنية، والتي يفترض أن تعمل ضمن نظام واحد تصبح موضع تنازع بين سلطات أو مراكز مختلفة ووفق اجندات مختلفة. مما يؤدي هذا الانقسام المؤسسي إلى ضعف مبدأ وحدة القرار العام، وإلى صعوبة تحديد المسؤولية، وإلى تعدد القنوات التي تمر عبرها الموارد والقرارات.

ثانيا: الانقسام الجهوي والاجتماعي

حيث تلعب في المقام الأول الانقسامات القبلية والجهوية عاملا محوريا في رسم ملامح المشهد السياسي في ليبيا ،حيث تبنت بعض المناطق والقبائل مواقف سياسية متباينة ،مما ادي الي نشوب صراعات وتحالفات مسلحة ،كما ان الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين القوي السياسية أدت الي تعميق الانقسام السياسي ،حيث ان هذه القوي سعت الي مراكز القرار والموارد الاقتصادية المهمة كالنفط والغاز ،ومما اسهم في احداث صراعات عنيفة بينها في ظل غياب مؤسسات الدولة الوطنية القوية ،وعملت هذه القوي علي استغلال الفراغ السياسي والأمني للتعزيز نفوذها ومصالحها الخاصة[3].

ثالثا :الانقسام الأمني وتعدد مراكز القوة

برزت الجماعات المسلحة بمختلف توجهاتها وتكويناتها كأحد أهم الفواعل غير الرسمية في المشهد الليبي، حيث لعبت دورا مركزيا في ملء الفراغ الأمني والمؤسسي الذي خلفه انهيار الدولة. وقدً تشكلت هذه الجماعات من خليط متنوع من الثوار السابقين، والمقاتلين المحليين، وشخصيات قبلية، وعناصر ذات انتماءات سياسية أو أيديولوجية مختلفة، ولم تكن جميعها ذات طابع ديني، بل ضمت جماعات مناطقية وجهوية وأخرى ذات مصالح اقتصادية محضة،[1] استغلت ضعف مؤسسات الدولة الوليدة لتحقيق النفوذ والسيطرة على مواقع حيوية كالموانئ، والحقول النفطية، والمعابر الحدودية .وسرعان ما تحولت هذه الجماعات المسلحة من فواعل ثورية إلى قوى أمر واقع، فرضت نفسها على الأرض وتحكمت في مفاصل القرار المحلي والوطني، إذ تداخلت أدوارها بين الوظائف الأمنية، الاقتصادية، حيث انخرط العديد منها في أنشطة موازية كالتهريب والابتزاز والمهام السياسية، وأحياناً والسيطرة على الموارد، مما ساهم في تعميق حالة الانقسام وإفشال محاولات بناء مؤسسات الدولة.

المطلب الثالث :أسباب الانقسام السياسي

أولا: الانقسام المؤسسي وازدواجية السلطة

يعد الانقسام المؤسسي من ابرز واخطر تجليات الانقسام السياسي حيث يتمثل في وجود مؤسسات رسمية متوازية تمارس الاختصاصات ذاتها داخل الدولة ،بما يؤدي الي تعدد مراكز السلطة وغياب وحدة القرار السياسي .ويعكس هذ النمط من الانقسام خلالا بنيويا عميقا في النظام السياسي ، اذ تفقد الدولة قدرتها علي توحيد مؤسستها وإدارة شؤونها العامة بشكل مركزي ومنسق ،الامر الذي ينعكس سلبا علي استقرارها ووحدتها .وغالبا ما يظهر الانقسام المؤسسي في سياقات الازمات السياسية الحادة او خلال المراحل الانتقالية التي تشهد صراعا علي الشرعية ،حيث تتنافس اطراف متعددة علي تمثيل الدولة واحتكار السلطة .وفي مثل هذه الحالات ، قد تنشأ حكومات متنافسة ،او برلمانات موازية ،او حتي أجهزة امنية وعسكرية منقسمة كما هو الحال في ليبيا الان بحيث تدعي كل جهة امتلاكها لشرعية القانونية او السياسية ,ويؤدي هذا الوضع الي ما يعرف بازدواجية السلطة ،حيث تتعدد الجهات التي تتخذ القرارات في غياب مرجعية موحدة قادرة علي حسم هذا التعدد .كما يسهم الانقسام المؤسسي في اضعاف الشرعية السياسية ،حيث يؤدي التعدد المؤسسات المتنافسة الي تشكيك المواطنين في مصداقية الدولة ،وتقليل ثقتهم في قدرتها علي إدارة شؤونهم بكفاه . وفي هذا السياق، تتحول المؤسسات من أدوات لتحقيق الصالح العام الي أدوات للصراع بين القوي السياسية، مما يزيد من تعقيد الازمة ويعمق حالة الانقسام.[2]

ثانيا: ازمة الشرعية والمشروعية

لم يعد تعدد السلطات في ليبيا يفهم بوصفه اشكالا قانونيا محضا مرتبطا بتباين تفسير الاتفاقات السياسية، بل يمكن النطر اليه في اطر أوسع يعكس تعقيدات المرحلة الانتقالية، وغياب توافق الوطني مستقر حول الأسس تنظيم السلطة وتداولها. ففي ظل تعثر مسار الدستوري، برزت أنماط متعددة من الشرعية استندت اليها فواعل سياسية في تبرير ممارستها للسلطة. وفي هذا السياق يمكن التميز بين ثلاثة أنماط رئيسية من الشرعية.

1.الشرعية الدولية التي تستند الي الاعتراف الخارجي والدعم الاممي.

2. الشرعية البرلمانية، التي ترتكز الي قرارات صادرة عن السلطة التشريعية

3.شرعية الامر الواقع، التي تقوم على السيطرة الفعلية على الأرض ومؤسسات الدولة.

ولا تفهم هذه الأنماط بوصفها متعارضة بالضرورة في جميع الحالات، بل قد تتداخل او تتنافس بدرجات متفاوتة، وفقا للموازين القوة والسياق السياسي. وقد افرز هذا التعدد في مصادر الشرعية وضعا اتسم بتعقيد العلاقة بين المؤسسات، حيث أصبحت كل

سلطة تسعي الي تعزيز موقعها من خلال توظيف أحد هذه المصادر او الجمع بينها. وفي هذا الإطار، يمكن ملاحظة ان مفهوم الشرعية لم يعد ثابتا او موحد بل أصبح خاضعا لإعادة التعريف المستمرة، تعكس طبيعة التفاعل بين الفاعليين السياسيين، داخليا وخارجيا[4]

ثالثا: التنافس على الموارد والاقتصاد الريعي

اعتماد الدولة الريعية في مواردها علي عائدات النفط بدل من الضرائب والمارد الأخرى ،يحميها من محاسبة مواطنيها ،ويعزز من مكانتها اجتماعيا ،واستقلاليتها سياسيا .ان هذا النوع من الدول يتبني سياسات توزيعية تؤدي الي اخراج المواطنين من الحيز السياسي ،بل تجعلهم تابعين لها ويأتمرون بأمرها ،وبالتالي لا تأبه لأية ضغوطات داخلية او خارجية من اجل تعزيز المشاركة السياسية .ان هيمنة الاقتصاد الريعي ،وما يرتبط به من علاقات هيمنه وتبعية بين الدولة والمجتمع ،تؤدي الي ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة ،حيث يولد الاقتصاد الريعي طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكاسب ومكانه علي إعاقة التحول الي تنويع الاقتصاد ،وبالتالي الي عرقلة الانتقال الديمقراطي .ولذا فان من اهم مسببات الانقسام السياسي في ليبيا طبيعة الاقتصاد الليبي القائم بدرجة كبيرة على النفط . [11]

رابعا: التدخلات الخارجية

التغيير السياسي في ليبيا كان للتدخل الدولي المباشر عام 2011م دورا كبيرا في انجاحه عبر موافقة مجلس الامن وتأييد ودعم وطلب جامعة الدول العربية، ولكن هذا الدور اقترن بمصالح الخاصة لتلك الدول، وبالتالي اتسم فيما بعد بالانقسام الذي ادي الي دعم الأطراف الليبية حسب المصلحة والتوجه بشكل ساهم في تغذية الانقسام والصراع الداخلي، ان التدخل الدولي لم يساهم في إتمام دوره من خلال مساعدة بناء المؤسسات بل تبب وساهم بشكل كبير في افشالها واضعاف قدرتها عن أداء أدوارها بالشكل المرسوم لها في الإعلان الدستوري.[5]

وكما سيطرت البيئة الإقليمية والدولية في تعقيد الصراع الليبي، إذ ارتبطت مواقف الأطراف المحلية بدرجات مختلفة من الدعم الخارجي السياسي أو المالي أو العسكري .وقد أدى ذلك إلى توسيع قدرة الفاعلين المحليين على الاستمرار في المنافسة، كما جعل التسوية الداخلية مرتبطة أحيانًا بتوافقات دولية وإقليمية .غير أن تفسير الانقسام بالتدخل الخارجي وحده يؤدي إلى إغفال المسؤولية الداخلية؛ فالتدخلات الخارجية تصبح أكثر تأثيرًا عندما تكون المؤسسات المحلية ضعيفة وعندما لا توجد قاعدة وطنية مستقرة لتسوية النزاعات.

المبحث الثاني :تطور الانقسام السياسي في ليبيا بعد عام2011

المطلب الأول :ملامح الانقسام في المرحلة الانتقالية الأولى

أولا: الفراغ المؤسسي بعد سقوط النظام السابق

أدي سقوط نظام القذافي الي فراغ سيادي شبه كامل، نتيجة غياب أي مؤسسات انتقالية قوية قادرة علي ملء الفراغ السياسي .فالنظام السابق لم يترك وراءه دولة مؤسسية يمكن البناء عليها ،بل ترك فراغا عميقا في السلطة ،نتيجة تجريف المؤسسات علي مدي أربعة عقود .وقد حاول المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر الوطني العام لاحقا لعب دور السلطة الشرعية ،لكنهما افتقرا الي أدوات السيطرة الفعلية علي الأرض ،خاصة في ظل انتشار السلاح وتعدد المليشيات ،وهكذا نشأت مفارقة خطيرة :سلطة معترف بها دوليا لكنها عاجزة داخليا ،وقوة مسلحة تسيطر فعليا علي الأرض دون شرعية سياسية واضحة ،ما ادي الي ازدواجية السلطة وانقسام القرار السيادي .مع تفاقم الخلافات السياسية بين التيارات الإسلامية والليبرالية ،وبين الشرق والغرب، وبين المدن والقبائل ،تعمق الانقسام المؤسسي . [12]

ثانيا :تجربة الانتخابات وبدايات إعادة إنتاج الانقسام

مثلت انتخابات 2012 لحظة مهمة في تاريخ الانتقال الليبي؛ لأنها أظهرت إمكانية نقل التنافس من المجال الثوري إلى المجال الانتخابي .إلا أن الانتخابات لم تكن كافية وحدها لبناء نظام ديمقراطي مستقر.[6] فالديمقراطية لا تتأسس على الانتخابات فقط، وإنما على وجود مؤسسات وقواعد دستورية وثقافة سياسية تقبل بالتداول وتضمن حماية المعارضة. كما مثلت الانتخابات في ليبيا بعد عام 2011م أحد اهم الرهانات المطروحة لإعادة بناء الشرعية السياسية ولم شتات المؤسسات المنقسمة، غير ان المسار العملي كشف محدودية هذا الدور في ظل غياب قاعدة دستورية مستقرة واستمرار الانقسام السياسي، فبدل ان تتحول الانتخابات الي أداة لتوحيد الدولة، أصبحت في كثير من الأحيان محطة جديده لإعادة انتاج الخلاف، نتيجة اجرائها في بيئة مضطربة تتداخل فيها الحسابات السياسية مع موازين القوة العسكرية.

كما أظهرت مرحلة المؤتمر الوطني العام أن التنافس الحزبي يمكن أن يصبح جزءًا من صراع أوسع حول قواعد الانتقال، وأن ضعف الاتفاق حول الدستور وشكل المؤسسات الانتقالية يظل مصدرًا دائمًا للنزاع .وبذلك بدأت العلاقة بين الانتخابات والانقسام تتخذ طابعًا دائريًا :المؤسسات الانتقالية تحتاج إلى توافق لإنتاج قواعد انتخابية، بينما يؤدي غياب التوافق إلى إطالة المرحلة الانتقالية، وإطالة المرحلة بدورها تزيد الحوافز للصراع على المؤسسات.

المطلب الثاني :الانقسام منذ 2014 وتحوله إلى انقسام مؤسسي

أولا: أزمة 2014 وتعدد السلطات

يبدو أن الانقسام السياسي وتشتت السلطة، أصبح جزءا من الحياة السياسية في ليبيا بعد عام 2014, حيث أدى عدم تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب من المؤتمر الوطني العام في ذلك الوقت لأسباب إجرائية، إلى حدوث شرخ في الدولة لم يلتئم بعد.وهذا الانقسام تجدد منذ الساعات الأولى للعام الجديد، بعد إعلان المجلس الأعلى للدولة عن رفضه لتصريحات رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بشأن المحكمة العليا في طرابلس، وانتقاده للسلطة القضائية، ليعيد المجلس الأعلى التأكيد على أن مجلس النواب هو سلطة تشريعية انتقالية، ولا يجوز له العمل على تغيير شكل السلطة القضائية[7]

في وقت أعلنت فيه الجمعية العمومية للمحكمة العليا رفض تصريحات رئيس مجلس النواب التي اعتبرتها محاولة من السلطة التشريعية لتشويه دور السلطة القضائية ورموزها، في وقت أعلنت فيه المحكمة الدستورية التي شكلها مجلس النواب عن رفضها للتصريحات المناهضة لبيانات مجلس النواب، وبذلك يدق مسمارا جديدا في نعش السلطة القضائية، وهو أمر لم يحدث منذ عام 2011.

زيادة حدة الانقسام لم تتوقف هنا، ليفتح ملف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بعد أن قام مجلس النواب باستكمال المقاعد الشاغرة في مجلس مفوضية الانتخابات، في وقت أعلن فيه رئيس مجلس النواب أنه لا حاجة لتغيير رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الوقت الحالي.

وفي خضم الجدل بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أصدر مجلس مفوضية الانتخابات بيانا حول عدم إجراء استفتاء على مسودة الدستور في عام 2018، حيث أنحى باللائمة على المجلس الأعلى للدولة، لعدم موافقته على قانون الاستفتاء الذي أقره مجلس النواب، واتهم رئيس حكومة الوفاق السابقة بعدم توفير الميزانية المطلوبة لإنجاز الاستفتاء على مشروع الدستور.

حيث أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعد السجال بين المجلسين، عن قلقها البالغ إزاء ارتفاع وتيرة التصعيد بينهما، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتي وضعتها البعثة الأممية، ضمن الخطوات التأسيسية في خارطة الطريق السياسية. واعتبرت البعثة أن هذا التصعيد يأتي في سياق استمرار العجز في التوصل إلى اتفاق بشأن المفوضية منذ إطلاق خارطة الطريق في أغسطس/آب 2025.البعثة أكدت أيضا، أن مسألة مفوضية الانتخابات، ظلت جامدة رغم أهميتها، وأنه بدلا من بناء توافق في الآراء حول هذه المسألة، انخرط المجلسان في دوامة من التصعيد المتبادل، في مخاطرة بفتح فصل جديد من الخلاف والانقسام المؤسسي في البلاد التي تعيش حالة من الانقسام منذ سنوات، وحثت البعثة الأممية، مفوضية الانتخابات بالتزام الحياد في هذه الأزمة صوناً لنزاهتها. وبهكذا قرارات وتصريحات، يمكن استنتاج أن الانقسام طال أيضا الهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات في ليبيا، ما يزيد من تعقيد المشهد الليبي المتوتر، ويجعل من فرص إنجاز أي انتخابات أمرا أقرب إلى المستحيل منه إلى الواقع.

فيما يتواصل الانقسام على المستوى الحكومي، بين حكومتين، الأولى في غرب ليبيا، ومعترف بها دوليا، والتي ترفض تسليم السلطة، لحكومة انتقالية جديدة، وتطالب بأن تجرى انتخابات عامة قبل خروجها من السلطة، وفي شرق البلاد تسيطر الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب، ولكنّها لا تحظى باعتراف وقد وصفت تحليلات متخصصة هذه المرحلة بأنها أفضت إلى فوضى إدارية وقيادات موازية وإضعاف آليات الضبط والتوازن داخل الدولة ،تكمن أهمية هذه المرحلة أنها نقلت الانقسام من خلاف سياسي قابل للتفاوض إلى بنية مؤسسية لها امتدادات جغرافية وأمنية واقتصادية.

ثانيا :الاتفاق السياسي الليبي ومسار حكومة الوفاق

مثل الاتفاق السياسي(الصخيرات)عند توقيعه في كانون الأول/ديسمبر 2015، نجاحا مهما في طريق حل الأزمة، بعدما دفعت البعثة الأممية أطراف النزاع الليبي الي الحوار بدعم إقليمي ودولي. إلا أن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة توقيع اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووقف التصعيد العسكري. وهكذا بـدّل من أن يمثل» اتفاق الصخيرات «بداية مرحلة جديدة من التوافق، أصبح يمثل سببا رئيسيا في تعميق الانقسام المجتمعي، رئيسا في تعميق الانقسام المجتمعي وكرس على نحو خاص التباين بين الأطراف السياسية المتصارعة بين شرق البلاد وغربها، وخلق ذلك خريطة كثيرة ّ التشظي، وهو ما سمح بمزيد من التدخلات الخارجية. والنتيجة كما رأيناها: حكومتان في البلاد، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبد الله الثني، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، يقودها فائز السراج، وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما ً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية[8] .

المحلية والخارجية أيضا، في إطـار التجاذب. بحيث مثل هذا الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 محاولة لإعادة توحيد السلطة من خلال ترتيبات انتقالية جديدة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني .وقد وفر الاتفاق إطارًا مهمًا للتسوية، لكنه لم ينجح في إنهاء الانقسام بصورة كاملة؛ إذ ظلت بعض مراكز السلطة والقوة خارج الترتيب الجديد، كما بقيت مشكلات الشرعية والتنفيذ قائمة . وتكشف هذه التجربة أن الاتفاق السياسي لا ينجح بمجرد صياغة نص توافقي؛ بل يحتاج إلى توافق فعلي حول توزيع السلطة وضمانات تنفيذ وقدرة على التعامل مع الفاعلين الذين يملكون أدوات قوة خارج المؤسسات .وتؤكد الأدبيات أن بعض عمليات التسوية في ليبيا ركزت على التوافق بين النخب أكثر من بناء قاعدة اجتماعية ومؤسسية واسعة.

ثالثا :الحرب على طرابلس وإعادة إنتاج الانقسام

منذ اندلاع الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس في 4 أبريل 2019، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري عمقت من حالة الانقسام وأطالت أمد الأزمة، حيث أطلق خليفة حفتر قائد ما يُعرف بـ"القيادة العامة للقوات المسلحة"

عملية عسكرية تحت مسمى "الفتح المبين" بعد حملة سابقة في الجنوب الليبي في يناير من ذات العام، سيطر من خلالها على مناطق واسعة من الجنوب والشرق، مما مّهد له التوجه نحو العاصمة في محاولة لبسط السيطرة على مفاصل الدولة ومؤسساتها المركزية. وقد أدى هذا التصعيد إلى تحالف غير مسبوق بين قوات مدينة مصراته والزنتان، التي كانت بالأمس القريب متصارعة، حيث اجتمعت صفوفها ضد ما اعتبرته تهديداً لمسار الدولة المدنية كما انضمت إلى هذا التحالف تشكيلات مسلحة من مدن الزاوية وزليتن وزوارة ومجموعات أمازيغية من جبل نفوسة، لتتشكل بذلك جبهة صد قوية حالت دون تحقيق الحسم العسكري لصالح قوات "حفتر[1] . تزامن هذا الوضع الداخلي المتوتر مع انخراط إقليمي ودولي متزايد في النزاع، حيث وقّعت حكومة الوفاق الوطني اتفاقية أمنية واقتصادية مع تركيا في أواخر 2019، ما مهد لتدخل عسكري تركي مباشر دعم قوات حكومة الوفاق في صد الهجوم على طرابلس. وفي المقابل، أعلنت مصر أنها مستعدة للتدخل عسكريا في ليبيا بعد تفويض من مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، الأمر الذي عمق الانقسام السياسي والعسكري ورسخ وجود جبهتين متصارعتين كل منها يحظى بدعم إقليمي واضح .استمرت المواجهات حتى 23 أكتوبر 2020، حين تم التوصل إلى اتفاق وقف دائم لإطلاق النار، في جنيف برعاية الأمم المتحدة، وهو ما شكل منعطفاً مهماً في مسار النزاع، حيث مهد الاتفاق لبدء عملية حوار سياسي موسع. وفي 5 فبراير 2021، انتخب المشاركون في ملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي انعقد برعاية اممية، وقد أظهرت هذه المرحلة هشاشة التسويات التي لا ترافقها ترتيبات أمنية قابلة للتنفيذ؛ فحتى عندما توجد مؤسسات سياسية معترف بها دوليًا، يمكن أن تظل قدرتها محدودة إذا لم تمتلك أدوات تنفيذ قراراتها على الأرض.

المبحث الثالث :التحول الديمقراطي في ظل الانقسام السياسي

المطلب الأول :مفهوم ومراحل التحول الديمقراطي.

اولا: مفهوم التحول الديمقراطي :مفهوم التحول الديمقراطي لم ينال حقه في التعريف بالشكل المثالي لأنه ارتبط بمفهوم الديمقراطية التي هي وسيلة تنظيمية في إدارة الدولة ومؤسساتها، بينما التحول الديمقراطي هو عملية انتقال من نظام فردي دكتاتوري الي نظام تعددي وبالتالي هو أسلوب في غاية التعقيد لأنه يشير الي التحول في الأبنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية[10] ، كما يعرف التحول الديمقراطي بانه عملية انتقال من نمط حكم غير ديمقراطي أو انتقالي إلى نظام تتوافر فيه قواعد ومؤسسات تسمح بالمنافسة السياسية والمشاركة والمساءلة والتداول السلمي للسلطة .ولا تقتصر العملية على إجراء الانتخابات، لأن الانتخابات قد تتم في بيئة لا تتوافر فيها شروط التنافس العادل أو قبول النتائج .ولهذا تميز الأدبيات بين الانتقال بوصفه مرحلة سياسية وبين ترسيخ الديمقراطية بوصفها بناء مؤسسات وقواعد مستقرة، وفي الحالة الليبية ينبغي فهم التحول الديمقراطي باعتباره مشروعًا لإعادة بناء الدولة والشرعية في آن واحد.

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي.

لا يوجد إجماع حول مكان تحديد نقاط البداية والنهاية لعملية الديمقراطية، ولكن يري الكثيرون بأن نقطة البداية التي تنطلق منها عملية التحول الديمقراطي، تكون في انهيار النظام السلطوي الذي كان قائما حيث يري الدكتور شريف البوشي، بأن مرحل عملية التحول الديمقراطي تتمحور حول:

- **انهيار النظام السلطوي:** وهو بداية عملية التحول لنظام جدي وتشهد هذه المرحلة صراعات ما بين المتشبثين بالنظام القديم، والمعتدلين الذين يرغبون في إجراء الإصلاحات على هذا النظام.
- **مرحلة الانتقال الديمقراطي:** وهي المرحلة التي تحدد مصير عملية الانتقال الي الديمقراطية بأسرها، حيث تزيد إمكانية الارتداد العودة الي شكل أكثر تسلطا من النظام السابق، وفي هذه المرحلة نجد تنازلات من القيادة الحاكمة وتزايد في المطالب الإصلاحية، والتحول الي الليبرالية والتوسيع من حريات الافراد، ايذانا بالانتقال من نظام السلطوي الي النظام الديمقراطي.
- **مرحلة الرسوخ الديمقراطي:** في هذه المرحلة يتم التخلص من مؤسسات النظام السلطوي القديم، وتحل محلها مؤسسات جديدة، ويسود التوافق بين اللاعبين السياسيين، والاعتقاد بان الديمقراطية هي النظام الأمثل وحتميتها من اجل استمرار النظام.

ويرى الدكتور أن أهم المراحل الثلاثة وأخطرها هي المرحلة الثانية، بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لانتكاسات سياسية نتيجة للتركيبة الهجينة للنظام السياسي، حيث أنه إذا لم يستقر البناء المؤسسي الذي أنشأته تلك المرحلة، فقد تبدأ عملية انتقال ثانية، أو تحدث عودة إلى شكل متطور من النظام القديم، فيما يعرف بالارتداد السلطوي، أو السلطوية الجديدة، وذلك بسبب المعارضة من قبل النخب المدنية أو العسكرية، أو حدة الاستقطاب بين أطراف الصراع.[13]

المطلب الثاني :الانقسام السياسي وأثره على بناء المؤسسات الديمقراطية

أولا: التأثير على أجهزة الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)

تعد مؤسسات الدولة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي، اذ تمثل الإطار التنظيمي الذي تمارس من خلاله السلطة السياسية وظائفها المختلفة، وتدار عبره شؤون المجتمع. ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة وفعالة دون وجود مؤسسات قوية

وقادرة علي أداء أدوارها بكفاءة ،حيث تشكل هذه المؤسسات العمود الفقري لعميلة الحكم ،وأداء رئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتعدد مؤسسات الدولة من حيث طبيعتها ووظائفها ،إذ تشمل المؤسسات التشريعية التي تضطلع بمهمة سن القوانين ،والمؤسسات التنفيذية التي تتولي تنفيذ السياسات العامة والمؤسسات القضائية التي تسهر علي تطبيق القانون وتحقيق العدالة ،إضافة الي المؤسسات الأمنية والعسكرية ،والمؤسسات الاقتصادية والإدارية التي تدير الموارد العامة وتسهم في تحقيق التنمية ،ويعتمد نجاح الدولة في أداء وظائفها علي مدي تكامل هذه المؤسسات وقدرتها العمل ضمن منظومة متناسقة تقوم علي التعاون والتنسيق .وترتبط قوة مؤسسات الدولة بدرجة استقلاليتها وفاعليتها، وقدرتها علي العمل بعيدا عن الضغوط السياسية او المصالح الضيقة ،بما يضمن تحقيق الصالح العام .فكلما كانت المؤسسات اكثر استقلالا وكفأه ،زادت قدرتها علي تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز ثقة المواطنين بها ،وهو ما يمثل احد مؤشرات جودة الحكم . غير ان فعالية هذه المؤسسات لا تتحدد فقط بوجودها الشكلي، بل تعتمد بشكل أساسي علي قدرتها على الأداء الفعلي، ومدي انسجامها مع البيئة السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها. ففي الدول التي تعاني من أزمات سياسية او انقسامات حادة تتعرض مؤسسات الدولة لضغوط كبيرة قد تؤدي الي اضعافها وتفككها مما ينعكس سلبا على قدرتها على أداء وظائفها الأساسية وتهدد استقرار الدولة.[2]

ثانيا: أثر الانقسام على الانتخابات والمشاركة السياسية

تمثل الانتخابات الآلية الأساسية لتجديد الشرعية في النظم الديمقراطية، لكنها تحتاج إلى إطار قانوني متفق عليه، وهيئة انتخابية مستقلة، وقواعد واضحة للترشح والاقتراع، وأمن انتخابي، وقبول سياسي بنتائجها .ولذلك فإن نجاح الانتخابات لا يقاس فقط بنسبة المشاركة أو عدد المراكز، بل بقدرة النظام السياسي على تحويل النتائج إلى سلطة شرعية قابلة للعمل .وفي ليبيا أثبتت التجربة أن القدرة الفنية على إدارة الاقتراع لا تعني بالضرورة وجود توافق سياسي حول نتائجه؛ ولهذا فإن الإصلاح الانتخابي يجب أن يتعامل مع البيئة السياسية المحيطة بالانتخابات، لا مع الإجراءات الفنية وحدها .وضعف المشاركة يقلل شرعية المؤسسات، وضعف الشرعية يرفع احتمالات الاعتراض على النتائج، والاعتراض يعيد إنتاج الانقسام.

المبحث الرابع :آليات الحد من الانقسام واستعادة مسار التحول الديمقراطي

المطلب الأول :بناء التوافق السياسي

أولا: الحوار الوطني:

منذ سقوط النظام السابق سنة 2011، عرفت ليبيا مسارات متعددة لما سُمّي بـ الحوار الوطني، غير أنّ هذه الحوارات على اختلاف مراحلها وأجنداتها، لم ترتقِ إلى مستوى التطلعات الوطنية، فقد جرت لقاءات في الداخل والخارج، تحت رعاية أطراف دولية أو بجهود محلية، حملت عناوين كبيرة لكنها افتقرت إلى رؤية شاملة تُحدد بوضوح غاية الحوار ووسائله، فظلّت النتائج متواضعة، بل في كثير من الأحيان لم تتجاوز البيانات الختامية أو الاتفاقات الهشّة.

أحد أبرز أسباب تعثّر هذه الحوارات هو الإخفاق في اختيار الشخصيات الممثِّلة؛ إذ غابت عنها الكفاءات الوطنية الجامعة، وتصدّرتها أسماء مثيرة للجدل، لا تمتلك القدرة على إقناع الداخل ولا حُسن التفاوض مع الخارج. كما أنّ غياب أهداف واضحة جعل الحوار ساحة لتبادل المصالح أكثر من كونه منصة لرسم مستقبل الدولة. وبذلك فقد المواطن ثقته في جدوى هذه اللقاءات، لأنها لم تُلامس همومه الحقيقية من أمنٍ مفقود، ومعيشة صعبة، وخدمات متردية.

ورغم هذه الإخفاقات، لا يمكن إنكار أنّ تلك الحوارات أفضت في بعض محطاتها إلى تهدئة نسبية للصراع المسلح، وأتاحت فرصاً لتبادل الرؤى وتقريب بعض المواقف، لكنها لم ترسّخ مشروعاً جامعاً ولا دولة مؤسسات.

إنّ الحوار الوطني الجاد الذي تحتاجه ليبيا اليوم لا بد أن يتجاوز أخطاء الماضي. فهو ليس ترفاً سياسياً ولا مناسبة بروتوكولية، بل استحقاق مصيري يُبنى على أسس واضحة:

1.رؤية جامعة تعلو فوق الأجندات الضيقة، هدفها بناء دولة مدنية عادلة تحفظ كرامة المواطن.

2.تمثيل حقيقي يضم كافة المكونات الاجتماعية والسياسية والفكرية بعيداً عن المحاصصة الضيقة أو إقصاء الآخر.

3.قيادة رشيدة للحوار تتصف بالحياد، وتحظى بقبول واسع، وتتمتع بالكفاءة والخبرة.

4.جدول أعمال واقعي يتناول أولويات المواطن: الأمن، المصالحة، الاقتصاد، والعدالة الاجتماعية.[9] .

5.ضمانات تنفيذية تترجم مخرجات الحوار إلى خطوات عملية على الأرض، بدعم شعبي ورقابة مؤسساتية

ثانيا: المصالحة الوطنية

المصالحة ليست بديلًا عن العدالة، وإنما مسار لمعالجة آثار النزاع وبناء علاقة جديدة بين الجماعات والدولة .وفي ليبيا تحتاج المصالحة إلى معالجة النزوح والنزاعات المحلية والآثار الاجتماعية للحرب، مع ضمان حقوق الضحايا .وتزداد أهميتها لأنها تقلل من اعتماد الجماعات على حماية ذاتية مسلحة وتفتح المجال أمام إعادة دمج الأفراد في مؤسسات الدولة والمجتمع.

ثالثا: توحيد مؤسسات الدولة

مثلت الانتخابات في ليبيا بعد 2011م أحد اهم الرهانات المطروحة لإعادة بناء الشرعية السياسية ولم شتات المؤسسات المنقسمة، غير ان المسار العملي كشف محدودية هذا الدور في ظل غياب قاعدة دستورية مستقرة واستمرار الانقسام السياسي

والأمني. فبدل ان تتحول الانتخابات الي أداة لتوحيد الدولة، أصبحت في كثير من الأحيان محطة جديدة لإعادة انتاج الخلاف، نتيجة اجرائها في بيئة مضطربة تتداخل فيها الحسابات السياسية مع موازين القوة العسكرية[6].

لذلك فان توحيد المؤسسات السياسية يجب أن يقوم على قاعدة قانونية واضحة، بحيث تنتهي الازدواجية في السلطات التنفيذية والتشريعية والإدارية .ويحتاج ذلك إلى ترتيبات انتقالية محددة المدة لا تسمح بإنشاء سلطات دائمة تحت غطاء الانتقال .وتؤكد الخبرة الليبية أن الترتيبات الانتقالية التي لا ترتبط بمواعيد وآليات خروج واضحة قد تتحول إلى مصدر جديد للانقسام .ولهذا تركز خارطة الطريق الأممية الحالية على التسلسل بين إصلاح الإطار الانتخابي وتوحيد المؤسسات والوصول إلى الانتخابات.

رابعا: إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية

يعد توحيد الإدارة المالية شرطًا مهمًا لتوحيد الدولة .فوجود مؤسسات مالية موحدة وشفافة يقلل من قدرة الأطراف على استخدام الموارد العامة في المنافسة السياسية .ويشمل الإصلاح توحيد الموازنة وتعزيز الرقابة ورفع مستوى الشفافية وتطوير آليات إدارة الإيرادات النفطية .وقد أكد البنك الدولي أن غياب الموازنة الموحدة والانقسام المالي يمثلان عائقين أمام الاستقرار وإدارة الموارد.

المطلب الثاني: المتطلبات الاساسية لاستعادة المسار الديمقراطي

1. قاعدة دستورية ثابتة: يشترط وجود إطار دستوري واضح وناضج قبل سن أي قانون انتخابي، حتي لا يبقي عرضة لتأويلات متشابكة او طعون سياسية.
2. شمولية المشاركة: ضرورة اشراك جميع المكونات السياسية والاجتماعية في صياغة القانون، عبر اليات حوارية مفتوحة تشمل البرلمان، المجلس الأعلى للدولة، والمجتمع المدني.
3. استقلال جهة الاشراف الانتخابي: ضمان استقلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تنظيما وماليا عن الضغوط السياسية.
4. عدالة القواعد الإجرائية: وضع قواعد واضحة بشأن الترشح، التقسيم الدائري والنظام الاقتراع بعيدا عن محاولات تفصيلها بما يخدم أطراف محددة.
5. بيئة امنية مستقرة: لا يمكن ان ينتج القانون توافقيته في ظل هشاشه امنية تعرقل تنفيذ العملية الانتخابية.
6. رؤية وطنية مشتركة: يتطلب القانون توافقا واسعا عن هدفه السياسي، بحيث ينظر اليه كمدخل لبناء المؤسسات بدل ان يكون أداة لتنافس الضيق[6].

التحليل العام للعلاقة بين الانقسام السياسي والتحول الديمقراطي

لقد كشفت هذه الدراسة أن العلاقة بين الانقسام السياسي والتحول الديمقراطي في ليبيا ليست مجرد علاقة خطية بسيطة، بل علاقة دائرية .فالانقسام يضعف المؤسسات، وضعف المؤسسات يزيد فرص الانقسام، والانقسام يعطل الانتخابات، وتأخر الانتخابات يطيل المرحلة الانتقالية، وطول المرحلة الانتقالية يزيد مصالح الفاعلين في الإبقاء على الوضع القائم .ويمكن تمثيل هذه العلاقة في خمس حلقات مترابطة :ضعف المؤسسات، والتنافس على الشرعية، وتعدد مراكز القوة، وتعطيل الاستحقاقات الانتخابية، وتراجع الثقة العامة .وإذا لم تتم معالجة هذه الحلقات بصورة متزامنة، فإن نجاح أي حل جزئي يظل معرضًا للانتكاس.

ومن هنا فإن التركيز على الانتخابات وحدها قد يكون غير كافٍ .الانتخابات ضرورية لكنها ليست كافية .فالمشكلة الأساسية تتمثل في البيئة التي ستجري فيها الانتخابات، وفي قدرة المؤسسات على حماية نتائجها، وفي استعداد الفاعلين لقبول التداول السلمي للسلطة .

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى إن الانقسام السياسي أصبح أحد أهم المتغيرات المفسرة لتعثر التحول الديمقراطي في ليبيا منذ 2011عام ولم يقتصر تأثيره على تعطيل الانتخابات أو إطالة المرحلة الانتقالية، وإنما امتد إلى بنية الدولة نفسها، فأضعف وحدة المؤسسات، وأوجد مراكز سلطة متنافسة، وقلل من فاعلية سيادة القانون، ورفع قدرة الفاعلين المسلحين على التأثير في القرار السياسي، وأثر في إدارة الموارد العامة.

كما بينت الدراسة أن الانقسام الليبي متعدد الأبعاد؛ فهو سياسي ومؤسسي وأمني واقتصادي واجتماعي، وأن كل بعد يعزز الآخر .ولذلك فإن أي محاولة لمعالجة الأزمة من زاوية واحدة لن تكون كافية .كما أن استمرار المراحل الانتقالية دون أفق واضح يزيد من فرص إعادة إنتاج الانقسام ويؤدي إلى تراجع الثقة في العملية الديمقراطية.

وفي المقابل لا تعني صعوبة التحول الديمقراطي استحالته .فقد أظهرت التجربة وجود مؤسسات انتخابية قادرة على العمل، ووجود طلب اجتماعي على الانتخابات وتوحيد المؤسسات، فضلًا عن استمرار جهود الوساطة والحوار .وتشير الأولويات المعلنة في المسارات الأممية الحديثة إلى أن إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات وإصلاح الإطار الانتخابي وتوسيع المشاركة العامة يمكن أن تشكل عناصر مترابطة لمسار أكثر قابلية للاستمرار.

النتائج

1.لقد تجاوز الانقسام السياسي في ليبيا مستوى الخلاف بين النخب إلى انقسام مؤسسي وأمني واقتصادي، وهو ما جعله أكثر تأثيرًا في مسار التحول الديمقراطي.
2. كان من أهم العوامل التي سمحت بتحول التنافس السياسي إلى صراع على الشرعية ومراكز السلطة ضعف البناء المؤسسي بعد2011 م.
3. ادي الانقسام السياسي الي أضعاف شرعية المؤسسات وصعّب تحديد المسؤولية السياسية والقانونية عن القرارات العامة.
4. لقد كان للانقسام دور سلبي في الانتخابات من خلال تعطيل التوافق حول القواعد القانونية والدستورية، وليس فقط من خلال العوامل الفنية.
5.أسهم تأجيل الانتخابات الوطنية في إطالة المرحلة الانتقالية وتعزيز الشكوك بشأن قدرة المؤسسات على إنجاز التداول السلمي للسلطة.
6. تعدد مراكز القوة المسلحة في البلاد عمل على تقليل قدرة المؤسسات المدنية على إدارة المنافسة السياسية وضمان تنفيذ نتائج الانتخابات.
7.جعل الانقسام المالي والمؤسسي الاقتصاد جزءًا من بنية الصراع السياسي، خصوصًا مع الاعتماد الكبير على الموارد النفطية.
8. ان المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسات الأمنية والمالية والسياسية شروط مكملة وليست بدائل للعملية الانتخابية.
9. توسيع المشاركة السياسية والاجتماعية يمكن أن يخفف من احتكار النخب للعملية السياسية ويعزز الشرعية.
10. لعبت التدخلات الخارجية دورا مؤثرا في إعادة إنتاج الانقسام وهذا الامر يرتبط بضعف المؤسسات والانقسام الداخلي.

التوصيات

1. العمل على إطلاق مسار سياسي وطني يركز على توحيد قواعد ممارسة السلطة قبل الدخول في انتخابات وطنية شاملة، مع تحديد مواعيد نهائية قابلة للقياس.
2. وضع قاعدة دستورية وقانونية واضحة للانتخابات من خلال توافق واسع، وتقليل المساحات التي تسمح بتفسير النصوص بصورة متعارضة.
3.التركيزعلي توحيد المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمالية والأمنية ضمن ترتيبات قانونية محددة، وإنهاء الازدواجية المؤسسية بصورة تدريجية ومدروسة.
4.التاكيد على استقلال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ماليًا وإداريًا وفنيًا، وتطوير آليات سريعة وموثوقة للفصل في النزاعات الانتخابية.
5.العمل على وضع ضمانات سياسية وقانونية لقبول نتائج الانتخابات، وربط الاعتراف بالنتائج بآليات مؤسسية واضحة للطعن بدل اللجوء إلى القوة.
6. التأكيد على مسار المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بما يضمن حقوق الضحايا ويعالج النزاعات المحلية المتراكمة.
7.تطوير آليات شفافة لإدارة الإيرادات النفطية والموازنة العامة، بما يقلل من استخدام الموارد في المنافسة السياسية.
8.توسيع المشاركة في الحوار السياسي لتشمل البلديات والمجتمع المدني والجامعات والشباب والنساء والمكونات الاجتماعية والثقافية.
9.تعزيز استقلال القضاء وقدرته على الفصل في النزاعات السياسية والانتخابية وفق قواعد قانونية موحدة.
10.رفع مستوى الشفافية في المعلومات الحكومية والانتخابية، ومواجهة التضليل عبر قنوات رسمية موثوقة دون التضييق على النقاش العام.
11.تشجيع الأطراف الدولية والإقليمية على دعم التسوية الوطنية وتجنب السياسات التي تعزز الانقسام بين المؤسسات أو الأطراف المحلية.
12.عدم اختزال الديمقراطية في إجراء الانتخابات، بل التعامل معها بوصفها جزءًا من عملية أوسع لبناء دولة القانون والمؤسسات.

المصادر والمراجع

[1]. (عبد القادر فرج عبد القادر، انقسام السياسي وأثره على الامن القومي دراسة حالة (ليبيا) ، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية file:///C:/Users/NEW/Downloadsص6،ص8،ص17)
[2]. أسماء محمد رجب الأمين، تأثير الانقسام السياسي علي مؤسسات الدولة في (ليبيا) (2020-2025) ، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5 العدد 2 سنة 2026 ص77، ص 86)
[3]. (رمضان سعيد عبدالهادي ،تداعيات الانقسام السياسي علي الامن القومي الليبي ،المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية المعاصرة ،المجلد 3،العدد2 سنة2025 ص 458)
[4]. (حميدة صالح بوحقيفه ثنائية السلطة وتأكل الدولة: قراءة في تداعيات الانقسام التنفيذي في ليبيا (2021-2026) م مجلة شمال افريقيا للنشر العلمي ص 211).

[5]. (سالم دينار علي عمر اثار الانقسام السياسي وتداعياته علي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا ،المجلة العلمية لكلية التربية ،المجلد الرابع العدد الأول ،2025 ص311).
[6]. (ابوبكر خليفة ابوجرادة ،القوانين الانتخابية وإعادة الانقسام السياسي ليبيا (نموذجا) المجلة الافريقية لدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد الخامس العدد الأول 2026 ص10،ص537)
[7](عام جديد من الانقسام في ليبيا (majalla.com) /node/329208 تمت الزيارة 2026/9/17 الساعة 6:16م
[8](محمد عبدالحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الازمة وتحديات التعطيل، مجلة المستقبل العربي العدد 519، ص126)
[9]. (محمد فيتور بوقرين، الحوار الوطني في ليبيا. امل معطل ورؤى مطلوبة https:\\www.eanlipya.com تم الزيارة بتاريخ 2026/9/20 الساعة 6/30 م
[10].(سيفاو يوسف سليمان ابوقصيمه، دور التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية السياسية دراسة حالة ليبيا في الفترة ما بين (2011-2016) رسالة ماجستير بالأكاديمية الليبية ص16)
[11].الكاتب الرشيد احمد الزروق، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا ،مجلد 2العدد 3 2019 الموقع الالكتروني asjp.cerist.dz\en\article\115687 تم الزيارة بتاريخ 2026\9\20 الساعة 10:03م.
[12] .مؤشرات فشل الدولة في ليبيا واليمن بعد عام 2011م متوفر علي الانترنت https://books.google.com.ly/books?j id تمت الزيارة بتاريخ 2026\9\21 الساعة 10:25 م
[13]. تقرير خاص حول المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي إعداد: احمد خميس ،حسناء امد محمود ،المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=70094 تمت الزيارة بتاريخ 2026\9\22 الساعة 12:05م